العروض

(وهم التحكم: القوة والسياسية الخارجية
في القرن الحادي والعشرين)
تأليف: سيوم بروان- تعريب: فاضل جتكر
الناشر: الحوار الثقافي، ٢٠٠٤ لبنان

عرض الكتاب

المدرس المساعد عبير سهام مهدي (*)

جاء كتاب سيوم بروان المعلل بعناية والمسنود بقوة في الوقت المناسب تماماً. فهو يظهر الى النور في زحمة جدل قومي شامل حول دور الولايات المتحدة في العالم. وبينما كان الجدل في اوائل ٢٠٠٣ منصباً على الحكمة من خوض الحرب لنزع سلاح العراق وتغيير النظام في بغداد، فأن قضية اكبر واكثر دواماً ما لبثت ان برزت على السطح الا وهي مسألة: ما نوع النظام العالمي المطلوب لادامة نمط الحياة في عالم قائم على قدر متزايد من التبعية المتبادلة؟ يقوم سيوم-وهو كبير زملاء سابق في قسم دراسات السياسة الخارجية في بروكنغز-بتسليط الضوء على البعد العسكري ولاسيما على تحدي اعتماد استراتيجية كبرى: متى ولأي غرض يكون استخدام قوة الولايات المتحدة العسكرية مبرراً؟ وما القواعد التي ينبغي ان تحكم مثل هذا الاستخدام لهذه القوة؟

يتوزع الكتاب على ستة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة

يقوم الفصل الاول

بتحليل الرغبة المتزايدة لدى موظفي الحكومة الامريكية في استخدام القوة، وبتقويم جملة المضاعفات الاستراتيجية والسياسية والاخلاقية للولايات المتحدة في تلك الرغبة تقويماً نقدياً، وبتقديم الارشادات المطلوبة لتجنب العواقب المتضاربة مع مصالح الولايات المتحدة الاساسية.

يبين الفصل الثاني

ان النزوع الحالي الى التهديد باستخدام القوة العسكرية الامريكية واستخدامها اداة دبلوماسية هو الحلقة الاخيرة من سلسلة تحولات مؤلفه من اربع حلقات شهدتها استراتيجية الامن القومي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

جاء التغيير الكبير الاول في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد النظر الى الشؤون العسكرية على انها شؤون دبلوماسية رداً على تحول الحرب الى ظاهرة تدمير كلي لمجتمع العدو، كما تجلت في القصف الشامل والاجمالي لعدد من المدن البريطانية والالمانية

(*) كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد

واليابانية الذي تكلل بالمحرقة النووية التي اجهزت على هيروشيما وناكازاكي. ادى حلول حقبة اسلحة التدمير الشامل في نظر عدد كبير من صناعي القرار السياسي والمحللين الى قطع الصلة التقليدية الوثيقة بين استخدام القوة والسياسية الخارجية.

جاء التحول الثاني رداً على التفكير المستند الى مفهوم الردع ناتجاً عن الحاجة المتصورة الى تطوير خيارات عسكرية لا تنطوي على حرب شاملة من اجل التصدي للتحركات التوسيعة العدوانية من جانب الاتحاد السوفيتي او حلفائه.

اما التحول الثالث فقد جاء رداً على اخفاق الولايات المتحدة في فيتنام. ان جيلاً من الضباط العسكريين عاد الى البنتاغون او المؤسسات والمعاهد الاكاديمية العسكرية وهو مقتنع بأن استراتيجية كندي القائمة على الرد المرن والتصعيد المتدرج كما ادارها وزير الدفاع روبرت مكنمارا هي التي اقحمت الولايات المتحدة في اوحال المستنقع الفيتنامي وما لبثت ان افضت الى الانتصار الشيوعي هناك.

ثم جاء التحول الرابع نحو عقيدة امنية انشط واكثر ميلاً الى التدخل يتم فيها توسيع الدور الذي يضطلع به الجيش في خدمة طيف موسع من المصالح الامريكية على مستوى كوكب الارض.

يقوم الفصل الثالث

بتحديد منابع النزوع المتزايد الى استخدام القوة العسكرية باسم مصالح الولايات المتحدة في البنية المتغيرة للسياسة العالمية. حيث يفترض المؤلف ان تزايد احتمالات تصاعد الصراعات الدولية الى مستوى الاشتباكات والخصومات العسكرية يتناسب طرداً مع تنامي عدد التحالفات الدولية وتنوعها ومع تزايد عملية توسيع الناتو فأن المؤلف يرى ان جملة من التحالفات التعددية والمتدخلة-المتقاطعة تمثل واقع وتوجه التفسير الحاصل في السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين.

وباستثناء نزاعات مصالح معينة بين الولايات المتحدة واصلين وامكانية قيام روسيا ببذل محاولات هادفة الى تأمين الهيمنة في اسيا الغربية والوسطى، تبقى التهديدات الموجهة الى مصالح الولايات المتحدة او الى السلم والامن الدوليين التي تسوغ رداً عسكرياً غير مرشحة لان تصدر عن قوى كبرى اخرى. وعلى المدى المنظور في المستقبل تبقى منابع التحركات الناسفة للاستقرار الدولي او المهددة مباشرة لمصالح الولايات المتحدة مرشحة اكثر لان تكون في القوى المتوسطة و(الدول المارقة) والدول المفلسة او لدى حركات سياسية عنيفة وشبكات ارهابية. وكما تقول ادارة بوش في وثيقة استراتيجية الامن القومي لسنة ٢٠٠٢ فان (امريكا الان ليست مهددة من قبل دول منتصرة وغازية بمقدار ما هي مهددة من جانب دول مفلسة ومخفقه. لسنا مهددين بالاساطيل

والجيوش بمقدار ما نحن مهددون بواسطة تكنولوجيات كارثية تقع بايدي حفنة من الساخطين). ففي النظام التعددي الناشئ باتت حوادث تفجر العنف المحلي والاقليمي والتدخلات العسكرية العابرة لحدود الدول من السمات الشائعة للسياسة العالمية مع تنامي اغراء الجماعات العرقية والدينية والطغاة الطامعين باللجوء الى القوة من اجل فرض مطالبها ومطالبهم عنوة.

يتولى الفصل الرابع

مهمة ربط البنية المتغيرة للسياسة العالمية بالشكل المتغير للحرب. فالقدرات العسكرية المطلوبة لمواجهة تهديدات عالم التعددية القطبية-تعددياً او احادياً-مختلفة تماماً عن القدرات التي كانت مطلوبة لأحتواء قوى عظمى منافسة واحدة ومجارتها.

كما ان القوى التي يجري السعي الى امتلاكها باسم (التحول) او (التغيير) تختلف في نواح مهمة عن القوى التي كانت الولايات المتحدة بحاجة اليها لتتمكن من الحفاظ على امنها وهيمنتها في عالم مهدد في المقام الاول بالصراع بين قوى كبرى. يزعم هذا الفصل ان ابتكارات متوقعة وفعلية في الميدان العسكري تعزز من اغراء صانعي القرار السياسي الامريكيين باستخدام القوة استباقياً لتأمين مصالح البلاد الواسعة وخدمة اغراضها فيما يخص النظام العالمي العام. تبقى النتيجة دورة تغذية راجعة فعالة يكون فيها النزوع الى اللجوء للقوة حافزاً على الابتكارات التي تتيح فرصة استخدام القوة العسكرية بقدر اكبر من المرونة والتحكم مما يحفز بدورة على قدر اكبر من النزوع الى استخدام القوة. وكما قيل في وثيقة استراتيجية الأمن القومي لسنة ٢٠٠٠ لدى ادارة بوش فأننا "من اجل دعم الخيارات الوقائية-الاستباقية.. سنواصل تحويل قواتنا العسكرية لتأمين قدرتنا على القيام بعمليات سريعة ودقيقة من اجل بلوغ نتائج حاسمة".

اما الفصل الخامس

فيبادر مدفوعاً بالتوجهات التي حللت في الفصول السابقة الى العودة الى تراث (الحرب العادلة). ان من شأن مفاهيم ورؤى هذا التراث ان تمكن صانعي القرار السياسي من التركيز على الملابسات الاساسية التي ينطوي عليها اللجوء الى الحرب او من تصعيد حرب مستمرة لدى تصاعد الضغوط فيما يخص مصالح الولايات المتحدة والعالم.

ووفقاً لتراث الحرب العادلة لا يجوز اصدار الاوامر الى قوات البلاد المقاتلة بخوض الحرب ما لم يتم تمرير القرار القاضي بذلك بعدد من الاختبارات الصارمة لابد من ان يتم الاعتراف الواسع بأن الاسباب الكامنة وراء الذهاب الى الحرب مشروعة (معروفة تقليدياً بـ"قضية عادلة" و"نية سلمية"). اما الايعاز بالحرب وادارتها فلا يجوز ان يتما الا من جانب كيانات سياسية تحظى

بقدر واسع من الاعتراف بأنها صاحبة حق في الزام اتباعها بخوض المعارك (سلطة شرعية وصحيحة) فيؤدي الضياع المتوقع للحياة والممتلكات والرخاء لدى جميع الاطراف التي تغريم النتائج الايجابية المرجوة من الحرب ("التناسب" الشامل).

ثم يأتي الفصل السادس والاخير

ليتناول تحدي تكييف الحكمة الكامنة في تراث الحرب العادلة مع متطلبات الظروف المعاصرة. يوصي بسلسلة من التوجيهات الخاصة باستخدام القوة المصممة لضمان تقويم شامل وعميق لجملة الحصائد المحتملة لتصعيد هذا الصراع او ذاك في أي مرحلة محددة.

يتركز التوجيه الاولي والطاغي على اعادة التذكير بالحاجة الى تدعيم وتوسيع العتبة الفاصلة بين الدبلوماسية البعيدة عن العنف والحرب. اما التوجيهات اللاحقة تولد ضرورة الوزن المتأني لجملة القيم المعرضة للخطر وتقويم جملة البدائل غير العسكرية، وتحليل التكاليف والمخاطر المحتملة لسلسلة العمليات العسكرية المخططة قبل اقحام البلاد في اتون الحرب.

ان أي مقاربة حكيمة لعملية استخدام القوة العسكرية تفترض مهمة وزن الاخطار واختيار (اهون الشرور) واحدة من مسؤوليات فن ادارة شؤون الدولة. ومن شأن مقاربة كهذه ان تضمن بقاء الخيارات العسكرية، المختلفة مكاناً وطابعاً، اهو الشرور في خدمة مصالح البلاد حقاً.

وفي نهاية عرضنا هذا نجد ان هذا الكتاب جدير بالقراءة خصوصاً وان مؤلفه تنبأ ببروز ما يسميه (تعددية سلطة او مرجعية) امام هيمنة الولايات المتحدة العالمية، تحديات متمثلة بتعرض التحالفات للضعف، وبتزايد صعوبة اجتراح رد دولي منظم على العدوان، وبالعسكرة المتزايدة للدبلوماسية. وهو يرى ان الولايات المتحدة تعيش في ظل نظام تعدد مرجعيات ميال الى العنف يبقى مواطني الولايات المتحدة وموجوداتها ومصالحها اهدافاً للعدوان والارهاب فتكون النتيجة الحتمية غضباً شعبياً عاماً في الولايات المتحدة وضغوطاً قوية مطالبة بالرد القوي بما في ذلك اللجوء الى عمليات عسكرية (استباقية) و(وقائية).

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية